خلاله استعدادها للدخول الجدي في المفاوضات الثنائية المقبلة، جنباً الى جنب مع بقية الوفود العربية؛ ودعت الجانب الاميركي لاعادة الحوار مع م.ت.ف. «بعد ان أثبتت تجربة المفاوضات، ان القفز عن المنظمة ليس الاّ أوهاماً يجب ان تزول بزوال حكومة شامير» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٧/٢٧).

على صعيد الموقف من الانتخابات الاسرائيلية، رحّبت الاوساط الفلسطينية بنتائج الانتخابات، غير أنها أبدت تخوّفاً وحذراً عكستهما الدعوة الى التريّث والانتظار الى حين تبيّن المواقف التي ستتخذها الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة، اسحق رابين. فيما وجّه الرئيس الفلسطيني، عرفات، رسالة الى المؤتمر الاوروبي السابع للأمم المتحدة، حول القضية الفلسطينية، في العاصمة المالطية، فالتيا، أظهرت ان م.ت.ف. اعتبرت «ان الناخب الاسرائيلي صوّت لصالح السلام، ورحّبنا بهذا التغيير، الذي طال انتظاره، خاصة بعد سنوات الظلام السياسي والتطرّف الديني والسياسي الذي خلقته حكومات ليكود في المنطقة». وجاء في رسالة عرفات، أيضاً، «اننا، وفي الوقت [عينه]، نأمل ان تستطيع الحكومة الاسرائيلية الجديدة تلبية طموحات الناخب الاسرائيلي الذي صوّت لصالح السلام، فتقوم بتغيير جذري في السياسة الاسرائيلية لصالح السلام، والاّ لن يكون التغيير الذي حصل سوى تغييراً في الأسماء، خصوصاً وان رابين هو صاحب نظرية تكسير العظام لضرب الانتفاضة» (**وفا**، ١٩٩٢/٧/٢٨).

وعلّق أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، على نتائج الانتخابات الاسرائيلية بقوله ان «الناخب الاسرائيلي فك ارتباطه بسياسة السلام الليكودي، بعد ان جربها خمسة عشر عاماً، وبعد ان فشلت وعود ليكود في فرض [سلامه] على شعبنا. الانتفاضة هي السبب الرئيس في هزيمة ليكود، فقد فشل في كسرها كما وعد المجتمع الاسرائيلي، وبات أمنه مهدّداً يومياً في العمق وفي قلب تل ـ أبيب، كما فشل ليكود في فرض الحكم الذاتي الاداري على شعبنا، ومقولة السلام مقابل السلام على العرب، رغم مرور ثمانية شهور على العملية التفاوضية» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٧/١٢).

وجواباً على سؤال حول مرحلة ما بعد شامير، وعن الاستراتيجية الفلسطينية تجاه سياسة رابين، أجاب رئيس الدائرة السياسة لـ م.ت.ف.، فاروق القدومي (أبو اللطف)، بقوله: «لن تختلف الاستراتيجية الفلسطينية في الأساس، والمبدأ، والجوهر، لكن السياسة اليومية، التي سوف تتعاطى معها تعتمد على سلوك وتصرّفات الحكومة الاسرائيلية. وهناك أسس للتسوية السياسية لا بدّ من العمل بموجبها. وتنصّ، بكل وضوح ـ حسب قرارات الأمم المتحدة في الجمعية العامة، وفي مجلس الامن الدولي ـ على ان تنسحب اسرائيل من كل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. دون هذا، لن تكون هناك تسوية عادلة، ولن يتوفّر الامن والاستقرار والسلام في المنطقة» (مقابلة مع فاروق القدومي، «فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٢/٧/١٢).

الى ذلك، أكّدت أوساط سياسية فلسطينية، على ان أحد أهمّ القضايا التي ستقع في مركز الاهتمام السياسي لحكومة رابين «هي المحافظة على ان تبقى اسرائيل حليف الولايات المتحدة الاميركية الاستراتيجي في المنطقة، ممّا سيتطلب منها، بالضرورة، ان تكيّف نفسها مع المتغيّرات الدولية، ومع أولويات الاستراتيجية الاميركية تجاه المنطقة والعالم، مع الأخذ بالاعتبار تغيّر معايير قياس موازين القوى، وفي مقدم ذلك نمو المعيار الاقتصادي على حساب المعيار العسكري واستمرار تزايد قوة وأهمية أجهزة الاعلام الجماهيرية بالارتباط بثورة الاتصالات والمعلوماتية». وأضافت تلك الاوساط، بأنه ومن الخطورة بمكان، توصل اسرائيل الى حل للقضية الفلسطينية دون سواها من القضايا» (تيسير عاروري، **صوت الوطن**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٨/١٥).

امّا بشأن سياسة الاستيطان الاسرائيلية الجديدة، فقد سارعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الى توجيه مذكرة الى الاطراف العربية والدولية المعنية بعملية السلام في الشرق الاوسط، حول قرار سلطات الاحتلال تجميد بعض أعمال الاستيطان أكدت من خلالها، بأن ما سمّي بالغاء العقود لبناء ٦٦٠٠ وحدة سكنية هو خطوة مسرحية أعلنتها